ماقيمة مدخراتك لما بعد التقاعد؟

كم ينبغي أن تدّخرَ لتقاعدك؟، سؤال سعى بحث علمي للإجابة عليه، في خطوة توصف بأنها مهمّة لتشجيع الادخار، ونشر ثقافته على نطاق واسع، لاسيما أن مقدار مدخراتك اللازمة لمرحلة ما بعد التقاعد يعتمد أساسًا على النظام التأميني، الذي تخضع له في بلدك.

البحث، أعده كل من :ديفيد أماغلوبيلي، وإيرا دابلا نوريس، وفيتور غاسبار، ونشره صندوق النقد الدولي على موقعه الإلكتروني مؤخرًا، تحت قائمة مدونته.

واستعان الباحثون ببيانات من 80 دولة، وركزوا خلال بحثهم على توضيح السلوك الادخاري، وتفسير العلاقة القائمة بين الادخار ونظم التقاعد في عالم تتزايد فيه الشيخوخة، في محاولة منهم لوضع خارطة للمدخرات العامة والخاصة بمختلف البلدان، على مدار الثلاثين عاماً المقبلة، وفق شيخوخة سكانها، ونظمها التقاعدية.

وبحسب البحث تقود الاتجاهات العامة للادخار الخاص إلى تطور الادخار على المستوى القومي، فمع افتراض عدم تغير السياسات، ستؤدي شيخوخة السكان إلى رفع الإنفاق العام على معاشات التقاعد بمقدار نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي مع حلول 2050.

ويشير البحث إلى أن استجابة الادخار الخاص لقطاع الأسر، تختلف من بلد لآخر، حيث تحدد خصائص النظم التقاعدية حجم ادخار القطاع، لذا ينبغي الإلمام بالدوافع المحركة لهذه التغيرات في معدلات الادخار، حيث إن المدخرات تتيح شكلاً من أشكال التأمين، وتحفز النمو الاقتصادي طويل الأجل.

الادخار يكفل لك معيشة كريمة

وبوجه عام، يختلف السلوك الادخاري باختلاف مراحل حياتك، فالشباب يقترضون، والناس في عنفوان سن العمل يدّخرون، وكبار السن ينفقون مدخراتهم بعد التقاعد .

ومن المرجح أن تشهد المجتمعات الهرمة، التي تتسم بعدد أكبر من المسنين، انخفاضاً بالمدخرات الكلية، ويعني امتداد العمر لفترات أطول حاجة الناس إلى زيادة الادخار للتقاعد على مدار حياتهم العملية.

ويؤثر التفاوت الكبير في نسبة كبار السن على الادخار، وغالبًا ما تكون معدلاته أدنى في البلدان الأكثر شيخوخة، مقارنة بالبلدان التي ترتفع فيها نسبة الشباب .

ويفسر البحث كيف تقود تطورات الادخار الخاص تغيرات الادخار الوطني؟، ففي الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل، يؤدي ارتفاع أعداد الشباب إلى زيادة الادخار الخاص.

وتوقع البحث حدوث انكماش حاد في معدلاته لدى الاقتصادات الشائخة، بحلول 2050، متوقعًا أيضًا ارتفاع الإنفاق العام على المعاشات في البلدان التي لم تقم حكوماتها بعد بإصلاح نظام الاستحقاقات التقاعدية لديها، خصوصًا الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل.

Public

المفارقات الصارخة في الادخار، تُخفي فروقاً كبيرة بين البلدان، ترجع إلى اختلاف خصائص تصميم النظم التقاعدية، وأهمها مدى سخاء المعاش الحكومي، ووجود حسابات ادخار مخصصة للمعاشات من عدمه.

فإذا تساوت كافة العوامل، ستؤدي المعاشات السخيّة إلى تخفيض الادخارين» :العام «من خلال زيادة الإنفاق على معاشات التقاعد،» و الخاص «من خلال تقليل حوافز الادخار، إذ يحتاج المتقاعدون إلى الاعتماد بدرجة أقل على مدخراتهم الذاتية.

وعلى العكس من ذلك، فإن المعاشات الحكومية المنخفضة يمكن أن تسهم في رفع نسبة الخاص، لأنها تحث الناس على زيادة الادخار، لتغطية تقاعدهم المموّل ذاتياً.

وخلص البحث إلى أنه في البلدان السخيّة، يمكن أن يكون الحد من التقاعد المبكر، أو تعديل حجم الاستحقاقات عاملاً مساعداً في معالجة نقص التمويل مستقبلاً، ففي الاقتصادات المتقدمة أدت مثل هذه الإصلاحات إلى الحد من سخاء المعاشات، وكي يحافظ العاملون الحاليون على مستوياتهم المعيشية عند التقاعد عليهم العمل لفترة أطول وزيادة مدخراتهم.

وللسماح للناس بالتقاعد عند مستوى معيشي مماثل لمستواهم المحالي، اقترح الباحثون أمرين، أولاً :زيادة سن التقاعد تدريجًا من 63 إلى 68 عاماً بحلول ،2050 وثانياً ادخار 6% إضافية من الدخل سنوياً.

وتستطيع الحكومات مساعدة المواطنين على ذلك، بتشجيع استحداث أدوات في القطاع المالي تعمل على تشجيع الادخار الطوعي، واعتماد سياسات تشجع الناس على إطالة حياتهم المنتجة .

وفي الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، يمكن للحكومات أن تزيد من تشجيع العمل في القطاع الرسمي، غير أن مستويات الادخار الخاص في بعض البلدان- كالصين وكوريا -بالغة الارتفاع، في حين أن نظم التقاعد ضعيفة نسبياً، وعلى صناع السياسات في هذه البلدان أن يجعلوا هذه النظم أكثر سخاءً، فمن شأن ذلك أن يخفض حاجة الأسر إلى الادخار الوقائي، مع الحد من عدم المساواة، وخفض الفقر بين المتقدمين في السن.

Public